

الدرس المائة و ثلاثة وعشرون

بقي هناك شيء بالنسبة للمسألة السابقة وهو قول الإمام الراحل (قدس سره) في بحث الاستصحاب في الصفحة 230 من كتاب الاستصحاب الذي كتبه بقلمه الشريف: «لا نتمكن الاستفادة من الروايات الواردة في باب الاستصحاب قاعدة اليقين، بل ليس هناك دليل آخر لهذه القاعدة».

هنا يطرح هذا الإشكال: لماذا ذكر في الفرع السابق: على الأحوط، والحال أنَّ المشهور والسيد (قدس سره) لم يقبلوا بدليل هذه القاعدة التي تقول بعدم الاعتناء بالشك، وقال على الأحوط؛ لماذا لم يفت بصورة قاطعة بوجوب الفحص، فحييند يبقى الإشكال على قوله، إمَّا أن نقول لا وجه لهذا الاحتياط ولابدَّ من فتوى قاطعة لوجوب الفحص، أو نقول إنَّ الإمام الراحل (قدس سره) كان يحتمل جحية قاعدة اليقين انطلاقاً من بعض روایات الاستصحاب التي يمكن استفادة قاعدة اليقين منها فيكون ذلك منشأ الاحتياط الذي ذكره، ولكن حسب تبعي للمسألة في الحواش التي كتبت على العروة لم أجده من الفقهاء من احتاط في المسألة بل إنَّ الجميع أفتوا بوجوب الفحص.

المسألة (18): «إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقهه للشراط من فسق أو

صفحه 460

جنون أو نسيان يجب العدول إلى المجتهد الجامع لها، ولا يجوز البقاء على تقليده، كما أنه لو قلَّ من لم يكن جاماً للشراط ومضى عليه برهة من الزمان كان كمن لم يقلَّ أصلاً فحاله حال الجاهل القاصر أو المقصَّر».

في هذه المسألة فرعان:

الفرع الأول: إذا قلَّ مجتهدًا كان جاماً للشراط، ثم عرض عليه عارض مثل الجنون أو الفسق أو النسيان، وجب عليه العدول إلى من هو جامع لها، إنَّ مسألة الجنون والفسق معناها ظاهر وواضح، فما هو النسيان؟ هل أنَّ المراد من النسيان نسيان الأراء والفتاوي، فهذا كثير الحدوث عند المجتهدين والفقهاء، لأنَّه قد ينسى المجتهد فتوى أو رأياً من آرائه أو فتاواه لكثره المسائل والفروعات والآراء، ولذا لو سألت بعض الفقهاء عن رأيه في مسألة يقول لك ارجع إلى رسالتنا العملية، يعني أنه لا يتذكر المسألة أو الفتوى بصورة كلية أو جزئية، فهذا الأمر محتمل وواضح، والمشهوراليوم عند الفقهاء وعند الناس رجوعهم إلى الرسائل العملية عند الحاجة إلى رأي المجتهد. إذن ما هو المراد من النسيان المذكور في هذه المسألة؟ قيل هناك احتمالان:

الاحتمال الأول: إذا لم يكن هناك مجال لدى المجتهد لكتابه هذه الآراء والفتاوي، بل يأخذها المكلَّف من المجتهد مباشرة عن طريق السمع، ثم بعد فترة يسأل عنها فيقول لا أدرى، فهل المراد هذا النوع من النسيان أم لا؟

الاحتمال الثاني: ورد هذا الاحتمال في كلمات الوالد المعظم (دام ظله) حيث قال: إنَّ المراد من النسيان هو نسيان المباني

الاجتهادية، بمعنى أنه ينسى المبني التي اعتمد عليها في الاستنباط فحينئذ لا تبقى القواعد الفقهية والأصولية في ذاكرته، أو بعبارة أخرى، زوال ملحة الاجتهاد.

إن قلت: يمكن طرح هذه الفرضية إذا كان لشخص ملحة اجتهادية ثم عرض عليه النسيان فهل يسري الحكم على جميع الفتاوى التي كانت قد صدرت منه في

صفحه 461

زمان الاجتهاد أو يقتصر على ما بعد النسيان؟

قلت: يجب عليه العدول إلى من توفر الشرائط عنده.

إن قلت: لماذا؟

قلت: لأن الدليل هو أن أدلة التقليد ظاهرة في اشتراط توفر الشرائط في المجتهد حدوثاً وبقاءً، مثل شرط العقل والعدل والاجتهاد. والحديث الوارد في هذا المضمون: «أما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدینه» دليل واضح على توفر هذه الشروط حدوثاً وبقاءً، نعم، إن شرط الحياة لا يعتبر بقاءً بل يكفي حدوثاً، فيجوز البقاء على تقليد الميت حسب الأدلة المذكورة في محلها.

قال السيد الخوئي (قدس سره) : نسب إلى بعض - لا نعلم من هو المنسوب إليه - الفقهاء: يكفي في التقليد كونه حدوثاً، لا يلزم شرط البقاء، يعني إذا ثبت عدالته واجتهاده وعقله يكفي هذه الشروط حدوثاً دون البقاء، ولكن قلنا: إن أدلة التقليد ظاهرة ومتبرة حدوثاً وبقاءً.

الفرع الثاني: ما يظهر من هذه المسألة في العبارة المذكورة: «كما لو قلَّ من لم يكن جامعاً للشرائط ومضى عليه برهة من الزمان»، فيكون حال هذا المكلف كحال من لم يقلد من البداية إما تقصيراً أو قصوراً، فوردت هذا المسألة في العروة تحت عنوان المسألة (37): «إذا قلَّ من ليس له أهلية الفتوى، ثم التفت وجب عليه العدول، وحال أعماله السابقة حال عمل الجاهل غير المقلَّد».

توضيح ذلك: إذا قلَّ المكلف زيداً ثم تبيَّن له أنَّ زيداً ليس له أهلية الفتوى، فهذه المسألة لها صورتان:

الصورة الأولى: قلَّه عن عذر شرعي مثل العلم والبيان على أنه توفر فيه الشرائط ثم تبيَّن له أنه فاقد لها، قالوا: وجب عليه العدول، وأعماله السابقة باطلة.

الصورة الثانية: لم يكن له عذر شرعي ولا العلم والبيان، قال الفقهاء في كلتا الصورتين كأنَّه لم يقلَّ أبداً، وفي تفصيل هاتين الصورتين قالوا: إذا كان له عذر

صفحه 462

شرعي مثل العلم والبيان فيعتبر جاهلاً فاصلراً، وإذا لم يكن له عذر شرعي فيعتبر جاهلاً مقصراً.

ما هو دليل هذا التفصيل؟ الدليل هو يجب على الإنسان أن يستند في أعماله على دليل وحجة، فعندما قلَّ من ليس له أهلية الفتوى من البدء لم يكن قوله حجة، إذن لم يتحقق تقليده، لأنَّ التقليد الصحيح هو أن يستند الإنسان إلى حجة، وهذا التقليد لم يستند إلى

حجـة، وبعبارة أخرى: أنـ الشـرائـط المـذكـورة في مـرـجـع التـقـلـيد لـيـسـ شـرائـطـ الذـكـوريـةـ وـالـعـلـمـيـةـ، بلـ شـرائـطـ وـاقـعـيـةـ، يـعـنيـ إـذـاـ حـصـلـ لـدـيـكـ أـنـهـ عـالـمـ ثـمـ تـبـيـنـ أـنـهـ لـيـسـ بـعـالـمـ يـظـهـرـ مـنـ ذـلـكـ أـنـهـ لـمـ يـكـنـ حـائـزـاـ لـلـشـرائـطـ مـنـ الـبـداـيـةـ فـلـاـ يـصـحـ أـخـذـ الـفـتـوـيـ مـنـهـ، وـقـسـ عـلـىـ ذـلـكـ بـقـيـةـ الـشـرائـطـ الـأـحـدـ عـشـرـ الـتـيـ ذـكـرـنـاـهـاـ فـيـ أـوـلـ الـبـحـثـ. فـعـلـيـهـ إـذـاـ كـانـتـ الـشـرائـطـ وـاقـعـيـةـ تـكـوـنـ النـتـيـجـةـ أـنـ تـقـلـيـدـهـ مـنـ أـوـلـ الـأـمـرـ كـانـ لـمـ لـيـسـ لـهـ أـهـلـيـةـ التـقـلـيدـ وـالـفـتـوـيـ، وـنـظـرـاـ لـذـلـكـ يـكـونـ تـقـلـيـدـهـ بـاطـلـاـ وـحـكـمـهـ حـكـمـ الـجـاهـلـ سـوـاءـ كـانـ قـاـصـرـاـ أـوـ مـقـصـرـاـ.

مـلـاحـظـةـ: ذـكـرـنـاـ فـيـمـاـ سـبـقـ بـحـثـاـ حـوـلـ مـنـ قـلـدـ مـجـتـهـدـاـ ثـمـ مـاتـ هـذـاـ مـجـتـهـدـ فـقـدـ الـآخـرـ الـذـيـ يـخـالـفـ الـأـوـلـ فـيـ الـفـتـوـيـ، قـلـنـاـ: هـنـاكـ بـحـثـ تـحـتـ عـنـوـانـ الـإـجـزـاءـ، يـعـنيـ أـنـ تـقـلـيـدـهـ كـانـ طـبـقـاـ لـنـظـرـ الـمـجـتـهـدـ الـأـوـلـ فـهـوـ حـكـمـ ظـاهـرـيـ وـالـحـكـمـ الـظـاهـرـيـ مـجـزـ عـنـ الـحـكـمـ الـوـاقـعـيـ، فـوـقـ الـاـخـتـلـافـ فـيـ الـكـبـرـيـ، هـلـ هـوـ مـجـزـ أـمـ لـاـ؟ـ بـالـأـخـرـيـ لـوـ قـلـنـاـ بـالـإـجـزـاءـ نـرـجـعـ إـلـىـ الـفـرـعـ الـثـانـيـ حـيـثـ قـلـنـاـ إـذـاـ قـلـدـ مـنـ لـيـسـ لـهـ أـهـلـيـةـ الـفـتـوـيـ، إـمـاـ كـانـ لـهـ عـذـرـ شـرـعـيـ مـنـ عـلـمـ وـجـدـانـيـ أـوـ قـامـتـ الـبـيـنـةـ عـلـىـ أـهـلـيـةـ زـيـدـ لـلـتـقـلـيـدـ وـعـمـلـ بـتـقـلـيـدـهـ مـدـدـ مـنـ الـزـمـنـ ثـمـ لـهـ أـنـ زـيـدـاـ لـيـسـ لـهـ أـهـلـيـةـ الـفـتـوـيـ فـهـلـ هـذـاـ مـنـ مـصـادـيقـ الـإـجـزـاءـ أـمـ لـاـ؟ـ مـثـلـاـ قـلـدـ مـرـجـعـاـ يـقـولـ بـكـفـاـيـةـ الـتـسـبـيـحـاتـ الـأـرـبـعـ مـرـةـ وـاحـدـةـ ثـمـ مـاتـ هـذـاـ مـرـجـعـ، فـرـجـعـ إـلـىـ آخـرـ يـقـولـ بـعـدـ كـفـاـيـةـ الـتـسـبـيـحـاتـ الـأـرـبـعـ مـرـةـ وـاحـدـةـ، فـقـلـنـاـ أـحـدـ طـرـقـ تـصـحـيـحـ أـعـمـالـ هـذـاـ الـمـكـلـفـ هـوـ الـإـجـزـاءــ. وـذـلـكـ إـذـاـ قـبـلـنـاـ بـالـكـبـرـيـ فـيـ بـحـثـ الـإـجـزـاءــ. الـأـحـكـامـ الـظـاهـرـيـةـ عـنـ الـأـحـكـامـ الـوـاقـعـيـةـ، فـيـقـعـ

صفـحـهـ 463

سـؤـالـنـاـ عـلـىـ مـسـأـلـةـ الـإـجـزـاءـ يـعـنيـ هـلـ أـنـ هـذـاـ الـبـحـثـ هـوـ مـنـ مـصـادـيقـ الـإـجـزـاءـ أـمـ لـاـ؟ـ

أـشـارـ السـيـدـ الـخـوـيـ (قـدـسـ سـرـهـ)ـ فـيـ كـتـابـ (الـتـنـقـيـحـ)ـ إـلـىـ مـسـأـلـةـ الـكـبـرـيـ فـقـطـ، وـقـالـ: أـنـ الـحـكـمـ الـظـاهـرـيـ لـاـ يـجـزـيـ عـنـ الـحـكـمـ الـوـاقـعـيـ، وـلـكـنـهـ لـمـ يـشـرـ إـلـىـ الـصـغـرـيـ بـاـبـ الـإـجـزـاءـ وـهـلـ أـنـ هـذـاـ الـبـحـثـ مـنـ حـيـثـ الصـغـرـيـ مـنـ مـصـادـيقـ الـإـجـزـاءـ أـمـ لـاـ؟ـ فـعـلـيـهـ أـنـ هـنـاكـ حـجـةـ قـائـمـةـ بـعـمـلـ الـمـكـلـفـ بـفـتـوـيـ الـمـجـتـهـدـ الـجـامـعـ لـلـشـرـائـطـ بـقـيـامـ بـيـنـةـ فـهـذـاـ حـكـمـ ظـاهـرـيـ، ثـمـ تـبـيـنـ أـنـهـ لـيـسـ أـهـلـاـ لـلـتـقـلـيـدـ، فـلـاـ يـمـكـنـ القـوـلـ إـنـهـ عـمـلـ بـالـحـجـةـ وـالـبـرـهـانـ هـذـاـ مـنـ جـهـةـ، وـمـنـ جـهـةـ أـخـرـيـ كـانـ عـمـلـهـ بـعـذـرـ شـرـعـيـ قـائـمـ عـلـىـ عـلـمـ أـوـ بـيـنـةـ.